

ردّ موحد حول مشاركة المرأة في الحكومات المحلية

إنّ هذا الردّ الموحد مستقى من البحث الذي أجراه موظفو شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة iKNOW Politics ومن مساهمات خبراء iKNOW Politics ألا وهم: رومبيدزاي كانداواسفيكا- نهوندو، موظف برامج رفيع المستوى لدى المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية؛ صونيا لوكار، رئيسة فريق العمل الخاص بميثاق الاستقرار؛ أوربا غوني، موظفة برامج لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/تركيا؛ ونيفن سينول، مدير برنامج الأمم المتحدة المشترك لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة والفتاة.

سؤال:

كيف تشارك المرأة في الحكومات المحلية وتساهم في دمج النوع الاجتماعي في السياسة؟ واوبس لويولا.

نبذة عن مشاركة المرأة في الحكومات المحلية:

تتسم مشاركة المرأة المتساوية في الحكومات المحلية وفي عمليات صنع القرار بأهمية حيوية في ما يتعلّق بصياغة السياسات المراعية للنوع الاجتماعي وتعزيز التنمية المستدامة. لسوء الحظ، تقتصر المرأة إلى تمثيل متكافئ في الحكومات المحلية في العالم وتصطدم بمجموعة من الحواجز مثل التهميش الثقافي بالإضافة إلى رفض المؤسسات والأجهزة السياسية الرئيسية لإنشاء إدارات محلية قائمة على التوازن من حيث النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، في المجتمعات التي لا تشجّع دور المرأة كسياسية وصانعة قرار، تواجه هذه الأخيرة عقبات ثقافية قوية تحول دون نفاذها إلى الحكومات المحلية، ناهيك أيضاً عن بعض الحواجز المؤسسية. في معظم الحالات، ترفض الأحزاب السياسية التي يهيمن عليها الرجال إشراك النساء في فروعها المحلية وبالتالي في السياسة المحلية. يستفاد من بيانات مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أنّ معظم الحكومات المحلية هي مؤسسات أبوية بامتياز حيث أعدت هياكلها وإجراءاتها للرجال ومن قبلهم وتغفل المسؤوليات الكثيرة التي تتحمّلها المرأة في منزلها ومجتمعها، بالإضافة إلى الاختلافات في أنماط التواصل وصنع القرار بين الرجال والنساء. (خوسلا، ب. وبارث، ب. 2008، ص. 57.)

تشير بيانات المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة إلى أنّه فقط 5.3% من الحكومات المحلية في 16 بلداً في أميركا اللاتينية تترأسها نساء بصفتهم عمدة، ما يعني أنّه في معظم بلدان أميركا اللاتينية، لا تحظى المرأة بتمثيل جيّد في مواقع صنع القرار. (2008) تقول صونيا لوكار، خبيرة iKNOW Politics ورئيسة فريق العمل الخاص بميثاق الاستقرار، وهي تتحدّث عن مشاركة المرأة في الحكومات المحلية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة في أوروبا الوسطى والشرقية:

أصبحت المحسوبية الطريقة لممارسة السياسة المحلية في الدول الاشتراكية السابقة فتجعل من السياسة عملية غاية في العدائية تجاه المرأة ومتجاهلة إلى حد بعيد لحاجاتها وأولوياتها في السياسة. (رأي خبير . 2008).

على صعيد آخر، تشير أوريا غوني، موظفة برامج لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونيفن سينول، مدير برنامج الأمم المتحدة المشترك لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، إلى أنّ مشاركة المرأة في الحكومات المحلية في تركيا لا تتعدى نسبة 2%. ويضيفان أنه رغم تأثير العديد من السياسات المحلية المتعلقة بالسكن والأمن والنقل والتعليم والصحة مباشرة على المرأة، إلا أنه لطالما تولّى الرجل التخطيط لهذه السياسات ووضعها حيز التنفيذ. (رأي خبير . 2008)

يظهر التحليل المقارن حول "المرأة في الحكومات المحلية في آسيا والمحيط الهادئ" الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أنّ المرأة كانت أكثر حظاً في النفاذ إلى مواقع صنع القرار في الحكومات المحلية منها في الحكومة المركزية في المنطقة. تعزو الدراسة هذا النجاح إلى قدرة المرأة على التوفيق بسهولة بين مسؤولياتها العائلية ومتطلبات العمل عند مستوى الحكومات المحلية وإلى المنافسة التي تكون أقل حدة في انتخابات الحكومة المحلية. تشير الدراسة أيضاً إلى أنّ الحكومات عند مستوى المدن والمجتمعات المحلية هي أكثر تقبلاً للمرأة لأنّ هذه المشاركة تعدّ امتداداً لالتزاماتها المجتمعية. ولكن رغم الإنجازات التي حققتها المرأة في الحكومات المحلية، فهي لا تزال تواجه حواجز ثقافية ومالية وعلاقية تصفها الدراسة وذلك في ما يتعلق بنفاذها إلى السياسة في آسيا والمحيط الهادئ ومشاركتها فيها. على سبيل المثال، توضح الدراسة ما يلي:

تندرج الحواجز التي تحدّ من مشاركة المرأة في كل من أستراليا ونيوزيلندا ضمن فئات أربعة -
المواقف، الحواجز المالية، المسؤوليات التنافسية والخصائص الشخصية. أتى المستجوبون مراراً على
ذكر الحواجز المتمثلة بالمواقف حيث أشارت النساء إلى الثقافة السياسية العدائية والجدل الصراعي
وتضارب الشخصيات بالإضافة إلى الصعوبة التي يواجهها الزملاء الرجال في التعامل مع النساء
وبالتالي إقدامهم على تحقيرهن والتهجم عليهن شخصياً. (2000، ص. 41).

بوجه عام، تفيد الدراسات أنّ البلدان التي تعدّ أكبر عدد من النساء في الحكومات المحلية هي تلك التي اعتمدت إجراءات عمل إيجابية على غرار حصص النوع الاجتماعي. تشمل الأمثلة الجيدة في إفريقيا ليزوتو وناميبيا اللذين أدخلوا إجراءات عمل إيجابية على أطرها التشريعية. في ليزوتو مثلاً، يحفظ القانون الخاص بالحكومات المحلية 390 دائرة انتخابية من أصل 1.272 دائرة (30%) حصراً للنساء، ما أفضى إلى انتخاب نسبة 58% من النساء في الحكومات المحلية خلال انتخابات العام 2005. (مشروع الحوص، 2007). في ناميبيا، انعكس الوضع الإيجابي لاعتماد إجراءات العمل الإيجابية ارتفاعاً في نسبة تمثيل المرأة في الحكومات المحلية. يعود هذا الأمر بشكل أساسي إلى القوانين التي تطلب من الأحزاب السياسية إشراك نسبة 30% على الأقل من النساء في قوائم مرشحيها. نتيجة هذا النصّ القانوني الذي يمثّل إجراء عمل إيجابي، أصبحت النساء يشكّلن نسبة 44% من

أعضاء المجالس المحلية في ناميبيا، منهن نساء يحتلن مناصب العمدة ونواب العمدة. (بالنغتون، ج. 2001. ص. 190). في آسيا، تشكل الهند مثلاً ناجحاً آخر على تطبيق نظام الحصص في انتخابات الحكومات المحلية حيث خصّص التعديلات الـ 73 والـ 74 للدستور في العام 1993 33% من المقاعد للنساء في مؤسسات الحكم الذاتي المحلية مثل البنشايات والبلديات. وقد أدى هذا الأمر إلى إنشاء أكثر من 1,000,000 مقعد للنساء في الحكومات المحلية. (نانيفاديكار م. 2005. ص. 2).

مساهمة المرأة في الترويج للسياسات المراعية للنوع الاجتماعي وفي تغيير حياة النساء

أثبتت الدراسات أنه لإشراك المرأة في السياسة وقع إيجابي بالنسبة إلى إدماج المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج الاجتماعية. يقول رومبيدزاي كانداواسفيكا- نهوندو، خبير iKNOW Politics وموظف برامج رفيع المستوى لدى المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية:

تُسفر التجارب الحياتية والأولويات المختلفة للنساء عن أبعاد تسهّل إدراج المسائل التي تؤثر على النساء والرجال ضمن جداول الأعمال السياسية للحكومة المحلية. يضمن الوجود الجسدي للنساء والرجال في الحكومة المحلية دمج مصالح وحاجات كل منهم في السياسة والسياسات. بالتالي، فإنّ عدد النساء المشاركات في السياسة هو ذات أهمية إذا أردنا دمج النوع الاجتماعي في السياسة والسياسات بصورة مستدامة. " (رأي خبير. 2008).

لكي يصار إلى انتخابهن في الحكومات المحلية، تعمل سياسيات عديدات عن كثب مع مجتمعاتهن ومجموعات المصالح المحلية، بما في ذلك مجموعات النساء. تتمتع المرأة بقدرات لافتة على تعبئة المجتمع في ما يتعلّق بمجموعة واسعة من المبادرات، بما في ذلك الأنشطة والمشاريع المجتمعية الرامية إلى دعم الأحزاب السياسية. (كانداواسفيكا- نهوندو، ر. رأي خبير. 2008). نظراً لهذه المساهمة، باتت المرأة تعي المشاكل والمسائل التي تواجهها النساء الأخريات في مجتمعاتهن المحلية بحيث يسعها نقل هذه المشاكل إلى زملائها في الحكومة وإيجاد الحلول من خلال القرارات السياسية. صرّحت شاندرانا راناراجا، العمدة السابقة لمدينة كاندي في سريلنكا، في المقابلة التي أجرتها معها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إنّ نشاطها الأيل إلى تحسين وضع المرأة في مدينتها ارتكز على تنظيم المجموعات النسائية، لاسيما لدى الشرائح المتدنية الدخل. وأضافت إنّ المجموعات النسائية المذكورة عزّزت الوعي لدى النساء بمواضيع عديدة مثل التعامل مع البلدية والمؤسسات الحكومية، تحسين النفاذ إلى قروض الإسكان، بناء منشآت مجتمعية جديدة والارتقاء بمعايير الصحة في المجتمعات المحلية. أشارت السيدة راناراجا إلى أنه تم تحسين أوضاع مستوطنة بكاملها تضم 185 أسرة خلال ولايتها. (راناراجا، ش.). على صعيد آخر، صرّحت صونيا لوكار إنّ النجاح الذي حقّفته المرأة في دمج النوع الاجتماعي عند مستوى الحكومات المحلية في أوروبا الوسطى والشرقية هو وقف على قدرة المرأة على تنسيق نشاطها مع حركات النساء الوطنية وعلى عملية الديمقراطية الوطنية. وشدّدت على أنّ حركات النساء الوطنية الجديدة تعوّل على الدعم الدولي المقدم لنشاطاتها وحملاتها المشتركة الهادفة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. (رأي خبير. 2008).

علاوة على ذلك، تميل المرأة السياسية بطبيعتها إلى معالجة قضايا المرأة وإضفاء النوع الاجتماعي على السياسات نظراً لحاجتها إلى دعم الناخبين، لاسيما النساء منهم. متى كانت قاعدة الناخبين متينة وموثوقة، تمكّنت النساء السياسيات من تطبيق جدول عملهن السياسي والحصول على إعادة انتخابهن. في المقابلة التي أجرتها معها iKNOW Politics، صرّحت ويني بياننيمما، خبيرة iKNOW Politics ونائب سابق في أوغندا:

"نجحت في بلوغ الفقراء في مجتمعاتهم ومنازلهم، وقرعت أبوابهم باباً باباً. خلافاً للسياسيين الآخرين الذين تجاهلوا سكان مدن الصفائح، زرت النساء في مطابخهن وأنصت إليهن... كانت هذه المبادرة مشجعة بالنسبة إلى النساء وولدت لديهن شعوراً بالقوة من خلال التصويت." (بياننيمما، و. 2007).

"خلال ولايتي كعمدة، اقترحت للبلدية عدّة سياسات تتعلّق بشؤون المرأة، مثل السياسات الرامية إلى زيادة تعاون ومشاركة المرأة في الشؤون والسياسات البلدية وذلك لمنح المرأة فرص وبدائل غير تلك المرتبطة بعملها كربة منزل. من أجل تحسين وضع المرأة، شكّلت مجموعات من ربات المنازل بهدف تعزيز أدوار المرأة في المجتمع المحلي. كما أطلقت تدريباً مهنيّاً على المدى القصير يرمي إلى رفع مستوى دخل النساء. بالإضافة إلى ذلك، شكّلتنا مجموعات تطوّعية من النساء في مجال الصّحة العامّة لتدريب النساء على التدريب في الصّحة العامّة فينقلن معارفهن وينشرنها في مجتمعاتهن."

أديسون ليزاكول، عمدة محافظة نونغ خاي، تايلاند

مستخرج من خصائص النساء في الحكومات المحلية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

<http://www.unescap.org/huset/women/profiles/adisorn.html>

في بعض الدول، تدمج الأبعاد والمصالح الخاصّة بالنساء في السياسات وفي نشاط الحكومة من خلال عمل النساء ضمن أجهزة الحكومة المحلية. في بنغلاديش مثلاً، نفذ عدد من البرامج ومن الحلقات التدريبية لتوعية الممثلين المحليين، بما في ذلك المفوضات المعنيات بشؤون المرأة. تعالج أولئك المفوضات بشكل أساسي المسائل الخاصّة بالنساء عند المستوى المحلي مثل برامج الائتمانات البالغة الصغر والبرامج الحرفية وبرامج التدريب المهنيّ المعدّة للنساء.

تؤثّر هذه البرامج بشكل إيجابي على حياة المرأة وتوفّر لها الحوافز لتتنازل من أجل حقوقها. (إسلام، ف.).

ثمّة طريقة أخرى لإشراك المرأة في نشاط الحكومات المحلية وهي تقضي بإعداد الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي وبإخراط المرأة في عملية إعداد هذه الموازنات. لا تنحصر هذه الموازنات بحاجات المرأة، بل تتعداها لإدماج النوع الاجتماعي في بنودها بحيث يستفيد الرجال والنساء على حد سواء من السياسات الاجتماعية والسلع العامّة. تشكّل بلدية روزاريو وهي ثالث أكبر مدينة في الأرجنتين مثلاً نجاحاً على إشراك المرأة في عملية إعداد الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي. فخلال السنوات الأخيرة، تعاونت بلدية روزاريو بفعالية مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمجتمع المحلي على إعداد موازنات مستندة إلى عملية تشاركية تضمن مشاركة المرأة

في عمليات صنع القرار والتخطيط المتصلة بالموازنة. يتبين من تقرير الصندوق أنّ الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي والمعمدة في روزاريو أدخلت النوع الاجتماعي على مجالات عديدة من التنمية الاجتماعية، بما في ذلك النقل، تنمية الشباب، العمالة، الصحة والخدمات الاجتماعية، الخ (البرنامج الإقليمي حول إعداد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي - تعميم الممارسات الجيدة. 2008).

على صعيد آخر، يشجّع وجود النساء في الحكومات المحلية النساء الأخريات على المشاركة في السياسة ويسمح بالقضاء على الصور النمطية التي تتناول أدوار المرأة في المجتمع والمجال العام. تحدّثت شارادا كولي، عمدة مدينة غونتور في الهند، في المقابلة التي أجرتها معها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، عن تجربتها كعمدة وأفادت أنّ الأشخاص بدؤوا يتقنون في المرأة وفي قدرتها على إدارة الشأن العام وفي لعب دور جيد كممثلة في الحكومات المحلية بعدما رؤوا النساء يحدثن فرقا في حياة النساء الأخريات في مدينة غونتور. وأضافت أنّ الأشخاص اعترفوا بصدق النساء وبالتزامهن بواجباتهن وبمناهنضتهن لتجريم السياسة (كولي، س.).

أشارت أوربا غوني ونيفن سينول إلى أهمية إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج ليس عبر زيادة عدد النساء في الحكومات المحلية فحسب، بل أيضاً عبر توعية وتحسيس السلطات المحلية عموماً، ما من شأنه المساهمة في إدماج النوع الاجتماعي والأخذ بحاجات المرأة الخاصة في التخطيط والعمل المحليين. فمن خلال مشروع "المدن الصديقة للنساء" المنفذ عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، خضع حوالي 500 شخص من مسؤولين من الحكومات المحلية وممثلين من منظمات نسائية لا تتوخى الربح لتدريب حول التوعية على النوع الاجتماعي. وضع المستفيدون من هذا التدريب خطط عمل محلية حول المساواة وافقت عليها الجمعيات المحلية وأدت إلى تشكيل لجان المساواة بين الجنسين ضمن الجمعيات البلدية وجمعيات المقاطعات. (رأي خبير. 2008). توفر جمهورية إفريقيا الجنوبية مثلاً آخر مثيراً للاهتمام حيث شكّلت جمعية الحكومة المحلية في إفريقيا الجنوبية فريق عمل حول النوع الاجتماعي بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة سواء كعضو في المجالس المحلية أو كجزء من البلدية التي تخدمها. تقول جولي بالانغتون:

"إذا لجأت جميع المجالس المحلية إلى فرق العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي والتزمت بسياسة وطنية للنوع الاجتماعي، يمكن توقع تغييرات حقيقية في ما يتعلّق بتمثيل ومشاركة النساء المنتميات إلى المجالس عند المستوى المحلي في إفريقيا الجنوبية. قد تكون مبادرة جمعية الحكومة المحلية في إفريقيا الجنوبية بمثابة استراتيجية فعّالة تعود بالفائدة على مشاركة النساء الفعلية في بلدان أخرى في منطقة جنوب إفريقيا." (بالانغتون، ج. 2001. ص. 193).

يشير مصرف التنمية الآسيوي أيضاً إلى أهميّة توفير التدريب إلى ممثلي الحكومات المحلية لإدراج مسائل النساء في السياسات. يتولى المصرف من خلال مشروع تدريب الممثلات المنتخبات بناء قدرات النساء المنتخبات ضمن لجان تنمية القرى في النيبال وإرساء مجتمع محلي أكثر اطلاعاً، الأمر الذي سيعزّز الطلب على إدارة شفافة وعادلة للقرية ويرفع عدد النساء في الحكومات المحلية. (مصرف التنمية الآسيوي. 2008).

خلاصة:

يشكّل إشراك النساء في الحكومات المحلية خطوةً أساسيةً نحو تشكيل حكومات تتسم بالمساواة من حيث النوع الاجتماعي وسنّ السياسات المراعية للنوع الاجتماعي. نظراً لاختلاف حاجات وأبعاد النساء في ما يتعلّق بالمسائل الاجتماعية والسياسية، لا بد من إشراك النساء في الحكومات للأخذ بجميع الآراء الاجتماعية في ما يتعلّق بالعمليات السياسية وصنع القرارات. تعي النساء السياسيات من خلال مشاركتهن الناشطة في العمل المجتمعي والمجموعات النسائية، المسائل التي تواجهها النساء في مجتمعاتهن. لهذا السبب و نظراً للحاجة إلى تشكيل قاعدة من الناخبين، باستطاعة النساء السياسيات الدفاع بصورة ناشطة عن شؤون المرأة أمام زملائهن في الحكومة المحلية وإدماج النوع الاجتماعي في السياسات. شدد خبراء iKNOW Politics على أهمية إدراك ضرورة إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والتخطيط الحكومي ليس من قبل النساء السياسيات فحسب بل أيضاً من قبل نظرائهن الرجال. لهذا الغرض، يوصي خبراء iKNOW Politics بتوعية وتدريب موظفي الحكومات المحلية.

قراءات إضافية:

1. بالنغتون، جولي. الديمقراطية عند المستوى المحلي. دليل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية حول المشاركة والتمثيل والنزاعات والإدارة والحكم الجيد. (ص. 189-194)
المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. 2001.
http://www.idea.int/publications/dll/upload/DLL_full_book.pdf
2. بيانبيما، ويني. مقابلة مع مدير فريق النوع الاجتماعي/مكتب السياسات التتموية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2007. iKNOW Politics.
<http://www.iknowpolitics.org/en/node/2680>
3. تحديات رفع مشاركة المرأة في الحكومات المحلية في أميركا اللاتينية. المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. 2008.
<http://www.un-instraw.org/en/media-center/pressreleases/challenges-for-a-greater-participation-of-women-in-local-governments-in-latinam-hm I.2>
4. غوني، أوريا. رأي خبي: النساء في الحكومات المحلية. 2008.
<http://www.iknowpolitics.org/en/node/8226>
5. التجربة الهندية مع حصص النساء في الحكومات المحلية: التصورات بالنسبة إلى الاستراتيجيات المستقبلية. مدحا نانيفاديكار. قسم الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة.
<http://www.iknowpolitics.org/en/node/6884>
6. إسلام فارزانا. التقارير القطرية حول وضع المرأة في الحكومات المحلية في المدن: بنغلادش. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
<http://www.unescap.org/huset/women/reports/bangladesh.pdf>
7. كاندواوسفيكا- نهوندو، رومبيدزاي. رأي خبير حول مشاركة المرأة في الحكومات المحلية. دمج النوع الاجتماعي في السياسة والسياسات. 2008.
<http://www.iknowpolitics.org/en/node/8097>
8. خوسلا، برابها وبارث، بارنارد. النوع الاجتماعي في الحكومة المحلية: دليل للمدربين. مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. 2008.
<http://www.unhabitat.org/pmss/getPage.asp?page=bookView&book=2495>
9. لوكار، صونيا. رأي خبير حول النساء في الحكومات المحلية في أوروبا الشرقية والوسطى. 2008.
<http://www.iknowpolitics.org/en/node/8098>

10. خصائص النساء في الحكومات المحلية: أديسون إيساكول. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
<http://www.unescap.org/huset/women/profiles/adisorn.html>
11. خصائص النساء في الحكومات المحلية: شاندراناراناجا. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
<http://www.unescap.org/huset/women/profiles/chandra.html>
12. خصائص النساء في الحكومات المحلية: شارادا كوللي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
<http://www.unescap.org/huset/women/profiles/kolli.htm>
13. نظام الحصص في ليزوتو. مشروع الحصص. 2007.
<http://www.quotaproject.org/displayCountry.cfm?CountryCode=LS>
14. البرنامج الإقليمي حول إعداد الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي - تعميم الممارسات الجيدة. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. 2008.
http://www.presupuestoygenero.net/mediapdfpresu/carpeta_psg_unificada.pdf
15. تدريب الممثلات المنتخبات، سريستي أسوسيت - مركز التنمية والأنشطة السكانية. مصرف التنمية الآسيوي.
<http://www.adb.org/gender/working/nep001.asp>